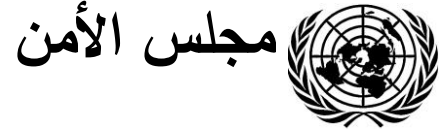


Distr.: General  
13 November 2023  
Arabic  
Original: English



## الحالة في السودان وأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان

تقرير الأمين العام

### أولا - مقدمة

1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2685 (2023) الذي قرّر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان (بعثة الأمم المتحدة المتكاملة) حتى 3 كانون الأول/ديسمبر 2023، وطلب إلى الأمين العام موافاته كل 90 يوماً بتقرير عن تنفيذها. ويغطي التقرير ما شهده السودان من تطورات في الفترة من 21 آب/أغسطس إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر، ويقدم معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة، مع إدماج الاعتبارات الجنسانية والعمرية فيها باعتبارها مسائل شاملة.

### ثانيا - التطورات الهامة

#### ألف - الحالة السياسية

2 - تدهورت الحالة في السودان تدهوراً خطيراً طوال الفترة المشمولة بالتقرير. واستمر القتال بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حول المناطق الاستراتيجية في الخرطوم وأم درمان وبحري؛ وفي منطقتي دارفور وكردفان، وتوسّع إلى مناطق جديدة، مثل ولايتي النيل الأبيض والجزيرة. ولا يزال التعثر يكتنف المبادرات الدبلوماسية الدولية والإقليمية الرامية إلى التوسط لوقف إطلاق النار، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والتواصل مع أصحاب المصلحة المدنيين في إطار التحضير لعملية سياسية. وعلى الرغم من ذلك، واصل القادة المدنيون السودانيون بذل الجهود لإنشاء جبهة مدنية موحّدة ضد الحرب وإيجاد سبيل سياسي للخروج من الأزمة.

3 - وفي 24 آب/أغسطس، غادر رئيس مجلس السيادة وقائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، مقر القوات المسلحة السودانية في الخرطوم للمرة الأولى منذ اندلاع الحرب. وخلال



اجتماعات عامة مع أعضاء في القوات المسلحة السودانية وقادة محليين في عدة ولايات، نفى وجود صلات بين الجيش والأعضاء الإسلاميين في النظام السابق، ووصف قوات الدعم السريع بأنها مجموعة من "المتطرفين" و "المرتزقة"، وتعهد "بسحق" "تمردنا". وقام الفريق أول البرهان أيضا بزيارات إلى مصر (29 آب/أغسطس)، وجنوب السودان (4 أيلول/سبتمبر)، وقطر (7 أيلول/سبتمبر)، وإريتريا (11 أيلول/سبتمبر)، وتركيا (13 أيلول/سبتمبر)، وأوغندا (16 أيلول/سبتمبر)، حيث أفيد بأنه أعرب عن دواعي قلقه بشأن تجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدعم السريع والحاجة إلى تعزيز التعاون الثنائي. كما أشار إلى استعداده للعودة إلى المفاوضات بشأن وقف إطلاق النار، بشرط إخلاء قوات الدعم السريع للمناطق السكنية وتركيز قواتها في مواقع مخصصة. وفي 6 أيلول/سبتمبر، أصدر الفريق أول البرهان مرسوما يقضي بإلغاء القانون الذي أنشئت بموجبه قوات الدعم السريع في عام 2017، وتعديلاته لعام 2019.

4 - وأصدر قائد قوات الدعم السريع، الفريق أول محمد حمدان دقلو، تسجيلًا صوتيًا في 4 أيلول/سبتمبر يتهم فيه الفريق أول البرهان بالسعي إلى إعادة النظام السابق. وفي 14 أيلول/سبتمبر، أصدر تسجيلًا صوتيًا آخر يحذر فيه من أنه إذا شكل الفريق البرهان "حكومة حرب" في بورتسودان، فإن ذلك سيدفع قوات الدعم السريع إلى تشكيل حكومة موازية عاصمتها الخرطوم. وصرح مالك عقار، نائب رئيس مجلس السيادة، أنه سيتم الإعلان، لدى عودة الفريق أول البرهان من نيويورك، عن حكومة جديدة في بورتسودان. وأثار الخطاب الذي يشير إلى تشكيل حكومتين متوازيتين ردود فعل عامة سلبية من جانب بعض أصحاب المصلحة المدنيين والإقليميين نظرا للمخاطر التي تنطوي عليها تجزئة البلد. وفي 11 أيلول/سبتمبر، أصدر الفريق أول البرهان تعليمات، من خلال رسالة موقعة من الأمين العام لمجلس السيادة محمد الغالي، إلى أعضاء مجلس السيادة مالك عقار والأفرقة شمس الدين كباشي وباسر العطا وإبراهيم جابر، بالإشراف على الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى.

5 - وفي 21 أيلول/سبتمبر، حضر الفريق أول البرهان الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي الخطاب الذي ألقاه خلال المناقشة العامة، اتهم قوات الدعم السريع بارتكاب جرائم حرب ودعا إلى تصنيفها كمنظمة إرهابية. وأعلن أيضا التزامه بنقل السلطة إلى المدنيين من خلال تشكيل حكومة تكنوقراطية مؤقتة، تليها انتخابات. وفي اليوم نفسه، أصدر الفريق أول دقلو بيانًا مسجلًا بالفيديو، ادعى أنه خطابه أمام الجمعية العامة، واتهم فيه الفريق أول البرهان بالتواطؤ مع النظام السابق، مؤكدا أنه فقد شرعيته. وأعرب الفريق أول دقلو أيضا عن استعداده لإعلان وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية والشروع في عملية سياسية من شأنها أن تقود البلاد نحو التحول الديمقراطي.

6 - وفي 6 أيلول/سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة فرض جزاءات مالية تستهدف نائب قائد قوات الدعم السريع، عبد الرحيم حمدان دقلو، وتستهدف، في 28 أيلول/سبتمبر، علي كرتي، وزير خارجية السودان سابقا وزعيم الحركة الإسلامية في السودان.

7 - وواصلت مجموعة واسعة من المدنيين السودانيين، بما في ذلك المجموعات النسائية والشبابية، حشد جهودها ضد الحرب والدعوة للعودة إلى عملية انتقال سياسي. ونظمت المجموعات النسائية احتجاجات سلمية داخل السودان، بما في ذلك في الدمازين وولاية النيل الأزرق، وشاركت في جهود الدعوة في المنطقة. وأصدر ائتلاف "نساء ضد الحرب" بيانًا في 18 أيلول/سبتمبر يحذر فيه من تقسيم البلد ويدعو إلى وقف دائم لإطلاق النار والشروع في عملية سياسية تشارك فيها النساء مشاركة مؤثرة. وتابع فصيلا قوى الحرية

والتغيير - المجلس المركزي والكتلة الديمقراطية - مشاورات منفصلة واتصالات إقليمية لحشد الدعم لمبادراتهما. وزارت قوى الحرية والتغيير - المجلس المركزي أوغندا ومصر وإثيوبيا وقطر لبحث السبل الكفيلة بإنهاء الحرب.

8 - واجتمعت قوى الحرية والتغيير - الكتلة الديمقراطية وشخصيات أخرى، من بينها اللواء عبد الرحمن الصادق المهدي والتيجاني السيسي، في أسمره باريتريا، في 8 أيلول/سبتمبر وشكلت ائتلافا جديدا باسم "القوى الوطنية الديمقراطية لإنهاء الحرب وإدارة الفترة الانتقالية". وأصدر هذا الائتلاف إعلانا وميثاقا انتقاليا، يدعو فيه إلى إنهاء القتال وتشكيل مؤسسات انتقالية، بما في ذلك مجلس سيادة عسكري - مدني بقيادة قائد القوات المسلحة السودانية ولكن دون تمثيل لقوات الدعم السريع.

9 - وأعلنت الآلية الوطنية لدعم التحول المدني الديمقراطي ووقف الحرب في السودان، المؤلفة من أكاديميين وسياسيين سابقين ومهنيين، في 29 أيلول/سبتمبر عن نيتها التواصل مع جميع الجهات الفاعلة الوطنية، بما يشمل الطرفين المتحاربين، وتنظيم اجتماعات ذات صلة، في محاولة لوقف الحرب. واقترح أعضاء الآلية تشكيل حكومة طوارئ مؤقتة للتصدي للأزمة، وضمان الخدمات الأساسية، وكفالة وحدة البلد واستقراره. وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر في بورتسودان، سلموا الفريق أول البرهان خارطة طريق لوقف الحرب وتشكيل "حكومة طوارئ مؤقتة" مدنية.

10 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، وقع زعماء القبائل في شرق السودان "مبادرة تعزيز السلم الاجتماعي" بين مكونات البجا والكيانات المجتمعية في ولاية كسلا. وأكدوا في هذه المبادرة وحدة السودان أرضا وشعبا، وأعربوا عن دعمهم للقوات المسلحة السودانية، ودعوا إلى مصالحة ووحدة قبائل البجا المختلفة وإدارتها في شرق السودان. كما دعوا إلى عقد مؤتمر لشرق السودان لمعالجة القضايا السياسية وقضايا أخرى.

11 - واجتمعت مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة المدنية السودانية في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر في إطار اجتماع تحضيري بهدف بناء أوسع جبهة مدنية ممكنة للوقوف ضد الحرب واستعادة الديمقراطية. وضم الاجتماع الذي حضره 100 مشارك ومشاركة، ممثلين عن ثلاث مبادرات رئيسية مناهضة للحرب وممثلين عن لجان مقاومة وأحزاب سياسية ومنظمات المجتمع المدني ومجموعات نسائية وإدارة أهلية، وأكاديميين وعسكريين متقاعدين وشخصيات دينية. واتفق المشاركون والمشاركات على عقد مؤتمر تأسيسي لتنسيقية القوى الديمقراطية المدنية لإيقاف الحرب واستعادة الديمقراطية في البلد. واتفقوا أيضا على إنشاء هيئة قيادية تحضيرية، يرأسها رئيس الوزراء السابق عبد الله حمدوك، ومكتب تنفيذي تنسيقي. وتوافقوا على أن تمثل القوى غير الحزبية نسبة 70 في المائة من هذه الهياكل بينما تمثل القوى السياسية وحركات الكفاح المسلح نسبة 30 في المائة منها. ومن المقرر أن تمثل النساء نسبة 30 في المائة كحد أدنى من هذه الهياكل.

12 - وفي 4 أيلول/سبتمبر، نددت وزارة خارجية السودان باجتماع عقد بين الاتحاد الأفريقي والمستشار السياسي لقوات الدعم السريع، يوسف عزت، وأشارت إلى أنه لا ينبغي إضفاء الشرعية على "حركات التمرد والمليشيات الإرهابية الإجرامية". ورد الاتحاد الأفريقي مؤكدا نهجه لإشراك جميع أصحاب المصلحة السودانيين بغض النظر عن انتماءاتهم. وفي 6 أيلول/سبتمبر في نيروبي، ترأس الرئيس الكيني ويليام روتو الاجتماع الثاني لمجموعة الدول الرباعية لحل الوضع في جمهورية السودان التابعة للهيئة الحكومية الدولية

المعنية بالتمتية. ودعت المجموعة الرباعية الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية والدخول في حوار وتوحيد جميع مبادرات الوساطة. وفي 7 أيلول/سبتمبر، انتقدت وزارة خارجية السودان بيان المجموعة الرباعية لعدم إدانته الفظائع التي ارتكبتها قوات الدعم السريع ولعدم إشارته إلى المشاورات مع الحكومة السودانية بشأن الخطوات التالية التي تتوخاها. وهددت الوزارة بأن السودان سينسحب من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتمتية إذا لم يُستجَب لطلبه بفتح كينيا من رئاسة المجموعة الرباعية.

13 - وفي 19 أيلول/سبتمبر في نيويورك، اجتمع وزراء خارجية الدول المجاورة للسودان للمرة الثانية في إطار اجتماع ترأسه وزير الخارجية المصري على هامش الجمعية العامة. وأكد وزراء الخارجية اعتماد خارطة الطريق التي وضعوها خلال اجتماعهم السابق المعقود في نجامينا يومي 7 و 8 آب/أغسطس واتفقوا على تنفيذ أحكامها.

14 - وتحت رعاية الرئيس سلفا كير ميارديت، عقد جنوب السودان "اجتماعا تشاوريا بين الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام من أجل السلام في السودان" ضمَّ جميع الحركات المسلحة الموقعة وممثلي حكومة السودان، في جوبا في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر. وكان الهدف من الاجتماع التوصل إلى توافق في الآراء حول دور الموقعين على اتفاق جوبا للسلام في حل الأزمة الحالية. وحضر الاجتماع أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك مصر والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتمتية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. وأعرب البيان الختامي عن الدعم لمنبر جده لوقف إطلاق النار وأشار إلى أن جنوب السودان سيدعو القوى المدنية لإجراء مشاورات.

15 - وفي بيان مشترك صادر في 29 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتمتية، التي تمثل أيضا الاتحاد الأفريقي، عن إعادة انعقاد محادثات وقف إطلاق النار بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في جده. وأوجز البيان ثلاثة أهداف للمحادثات، وهي تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، وإنشاء تدابير لوقف إطلاق النار وبناء الثقة، وإمكانية التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية. وأشار في البيان إلى أن المحادثات لن تتناول القضايا السياسية الأوسع نطاقا.

## باء - الحالة الأمنية

16 - استمرت أعمال القتال العنيف والغارات الجوية بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية يوميا في الخرطوم وأم درمان وبحري حول المواقع الاستراتيجية - بما في ذلك الفيلق المدرع وقاعدة كرري وسلاح الإشارة وسلاح المهندسين والقيادة العامة للقوات المسلحة السودانية والعديد من الجسور الرئيسية. واخترقت قوات الدعم السريع الدفاعات الشرقية للفيلق المدرع في 22 آب/أغسطس، بعد اشتباكات مطوّلة مع القوات المسلحة السودانية. وفي 1 أيلول/سبتمبر، بدأت القوات المسلحة السودانية في استعراض قدرة عسكرية جديدة، مستخدمة طائرات مسيّرة انتحارية لتنفيذ ضربات دقيقة ضد مركبات قوات الدعم السريع. وفي 16 أيلول/سبتمبر، شنت قوات الدعم السريع هجوما عسكريا على مقر القوات المسلحة السودانية أدى إلى قتال عنيف في جميع أنحاء الخرطوم وتدمير عدد من المباني العامة. وأسفرت الهجمات على المناطق السكنية في الخرطوم، بما في ذلك عن طريق الغارات الجوية، عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. ومع أنه لا يزال من الصعب احتساب العدد الإجمالي للضحايا المدنيين، تشير تقديرات متحفظة إلى أن

4 000 إلى 5 000 مدني قتلوا منذ بداية النزاع. ووقع عدد محدود من الاشتباكات بين الطرفين المتحاربين في شمال ولاية الجزيرة، حيث شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية على مواقع قوات الدعم السريع.

17 - وفي أعقاب قتال عنيف في 26 تشرين الأول/أكتوبر، سيطرت قوات الدعم السريع سيطرة كاملة على قاعدة القوات المسلحة السودانية في نيالا. ودعا اللواء عبد الرحيم دقلو إلى استئناف المهام الإدارية للولاية، وكلف قائد قوات الدعم السريع بالولاية بمهام قائد الفرقة في قاعدة القوات المسلحة السودانية سابقاً، وعين مديراً جديداً لقوات الشرطة في نيالا. وفي الفترة من 26 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر، شنت القوات المسلحة السودانية غارات جوية على مواقع قوات الدعم السريع في نيالا. وأدى القتال إلى سقوط عدد من الضحايا ونزوح السكان.

18 - وفي زالنجي، وسط دارفور، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر وفي 6 أيلول/سبتمبر. وفي الفترة من 14 إلى 17 أيلول/سبتمبر، شنت قوات الدعم السريع هجمات متكررة على قاعدة القوات المسلحة السودانية الموجودة بالقرب من مخيمي الحصاصيصا وحמידية للنازحين، مما أدى إلى وقوع قتلى وجرحى في صفوف المدنيين. وفي 26 أيلول/سبتمبر، قتل ستة نازحين وأصبح حوالي 300 2 بلا مأوى بعد أن أحرقت أماكن إيوائهم أثناء الاشتباكات التي وقعت بالقرب من مخيم الحصاصيصا. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، شنت قوات الدعم السريع بقيادة اللواء عبد الرحيم دقلو هجوماً على قاعدة القوات المسلحة السودانية. وأفيد بأن الطرفين المتحاربين توصلا إلى تسوية أسفرت عن انسحاب القوات المسلحة السودانية وبسط قوات الدعم السريع سيطرتها الكاملة على هذه القاعدة، مما أدى إلى سيطرتها بحكم الأمر الواقع على المدينة والطرق الرئيسية. وإلى جانب ذلك، استمر العنف القبلي بين قبيلتي بني هلبة والسلامات في وسط دارفور.

19 - وفي شمال دارفور، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في الفاشر في 9 أيلول/سبتمبر. وأفيد بأن القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح التي تشكلت لحماية المدنيين والقوافل الإنسانية اشتبكت مع قوات الدعم السريع أثناء هذا القتال. وفي 29 أيلول/سبتمبر، تعرضت قافلة كبيرة من الشاحنات التجارية متوجهة من كوتسي في ولاية النيل الأبيض إلى الفاشر في ولاية شمال دارفور، تحت حراسة القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح، لكمين نصبه جناة مسلحون حول محلية الكومة. وأفيد بأن تبادل إطلاق النار الذي أعقب ذلك بين القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح والعناصر المسلحة أسفر عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وفي وقت لاحق، وقبل وصول هذه القافلة من الشاحنات إلى الفاشر، أفيد بأن قوات الدعم السريع أصرت على تفتيش خمس شاحنات يشتبه في أنها تحمل إمدادات للقوات المسلحة السودانية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، ذكر حاكم دارفور أن دفعة جديدة من حركات الكفاح المسلح قد انضمت إلى القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح التي تعترق توسيع نطاق انتشارها في مختلف المناطق، وأعلن أن المجندين الجدد سينشرون بسرعة حسب الاحتياجات.

20 - وفي غرب دارفور، واصلت قوات الدعم السريع والمليشيات العربية التابعة لها ممارسة سلطة الأمر الواقع على الولاية، مع بقاء القوات المسلحة السودانية في قاعدتها. وفي 11 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن رجالاً مسلحين من قبيلة المساليت قتلوا خمسة من أفراد القبيلة العربية في قرية أنجيمي، بالقرب من الحدود التشادية (على مسافة 27 كيلومتراً جنوب الجينية). وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر، وصلت إلى كلبس عناصر من حركة التحالف السوداني كانت قد انتقلت إلى أدري، وقيل إن القوة التشادية - السودانية

المشتركة كانت تواكبها. وعارض القادة المحليون في كلبس هذه العودة لأنها قد تؤدي إلى نشوب نزاع في المحلية.

21 - وفي شمال كردفان، حاول الطرفان المتحاربان السيطرة على طرق الإمداد الرئيسية التي تربط أم درمان وشرق دارفور وكردفان. ووقعت اشتباكات في 30 و 31 آب/أغسطس، و 5 و 6 و 17 أيلول/سبتمبر، وكذلك في 8 تشرين الأول/أكتوبر، أسفرت، بحسب التقارير، عن مقتل 23 مدنيا وجرح 95 آخرين. وفي 11 أيلول/سبتمبر، انسحبت قوات الدعم السريع في محلية أم روابة على إثر احتجاجات المجتمع المحلي، مما دفع القوات المسلحة السودانية إلى نشر مركبات في المحلية. وعادت قوات الدعم السريع لاحقا واشتبكت مع القوات المسلحة السودانية في 13 و 19 أيلول/سبتمبر. وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر، اشتبك الطرفان في ود عشانا (على مسافة 115 كيلومترا غرب كوستي)، وشنت القوات المسلحة السودانية نتيجة لذلك غارات جوية على المنطقة للمرة الأولى، تسببت بمقتل ثمانية مدنيين، بحسب التقارير. وفي غرب كردفان، اندلعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في 17 أيلول/سبتمبر في الفولة عند نقطة تقطيش تابعة للقوات المسلحة السودانية، مما أسفر عن مقتل اثنين من أفرادها، حسبما أفادت التقارير. وبالإضافة إلى ذلك، في 30 تشرين الأول/أكتوبر، سيطرت قوات الدعم السريع على مهبط الطائرات وحقل النفط في محلية بليلة. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، استعادت القوات المسلحة السودانية الموقعين وانسحبت قوات الدعم السريع إلى أبو زيد والقوز. وأفيد بأن المطار تضرر.

22 - واستمرت الاشتباكات أيضا بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو والقوات المسلحة السودانية في جنوب كردفان. وفي 31 آب/أغسطس، هاجمت عناصر من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو نقطة تقطيش تابعة للقوات المسلحة السودانية في قرية التقاطع (على مسافة 59 كيلومترا شمال مدينة كادقلي)، وأسفر ذلك، بحسب التقارير، عن مقتل أربعة من أفرادها وجرح ستة آخرين. وفي 27 أيلول/سبتمبر، تبادلت الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو والقوات المسلحة السودانية إطلاق النار الكثيف في كادقلي بالقرب من منطقة حجر المك، حيث أفيد بمقتل مدني واحد وجرح ستة آخرين. وفي 2 أيلول/سبتمبر و 9 تشرين الأول/أكتوبر، هاجمت عناصر من الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو مواقع القوات المسلحة السودانية في محليتي الدلنج ودلامي. وفي 3 أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات بين الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو والقوات المسلحة السودانية على مسافة حوالي 14 كيلومترا شمال كادقلي. وإلى جانب ذلك، في 10 أيلول/سبتمبر، وقعت اشتباكات بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال/فصيل عبد العزيز الحلو في الأطراف الشمالية الشرقية لمدينة كادقلي، مما أسفر عن إصابة أربعة مدنيين بجروح. وفي وقت سابق، في 8 أيلول/سبتمبر، اشتبك الطرفان في محلية أبو كرشولا.

23 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغ عن وقوع 51 حادثة أمنية طالت موظفي الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير الحكومية. ووقعت معظم الحوادث في الخرطوم. وأبلغ أيضا عن وقوع حوادث قطع طرق وابتزاز وسطو عند نقاط التقطيش استهدفت موظفي الأمم المتحدة الوطنيين وقوافلها وأصولها.

## جيم - حالة حقوق الإنسان وسيادة القانون والحماية

24 - لا تزال حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين تشهد تدهورا كبيرا. ومع تصاعد النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل المدنيون أو جرحوا بأعداد كبيرة وأجبر آلاف آخرون على الفرار من ديارهم بحثا عن الأمان. وعلى الرغم من الدعوات المتكررة لوقف التصعيد والنداءات من أجل الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، واصل الطرفان المتحاربان شنَّ هجمات عشوائية باستخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية، وشنَّ هجمات استهدفت المدنيين والأعيان المدنية. وفي تطور مثير للقلق، سُجِّلت زيادة حادة في عمليات الاختطاف، وحالات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وأعمال النهب والتخريب، والهجمات على المشافي والمرافق الطبية واحتلالها مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

25 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة 345 حادثة زعم فيها ارتكاب انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني تضررت منها 672 2 ضحية، من بينهم 409 2 رجلا و 158 امرأة و 105 أطفال (72 فتى و 33 فتاة). ومن بين الحوادث المؤثمة البالغ عددها 345، أُفيد بأن 38 حادثة تعزى إلى القوات المسلحة السودانية، وتضررت منها 401 ضحية؛ وأُفيد بأن 160 حادثة تعزى إلى قوات الدعم السريع، وتضررت منها 713 ضحية؛ وأُفيد بأن 102 حادثة تعزى بصورة مشتركة إلى القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، وتضررت منها 136 1 ضحية؛ وأُفيد بأن حادتين تُعزى إلى قوة الشرطة السودانية، وتضررت منهما ضحيتان؛ وأُفيد بأن ثلاث حوادث تُعزى إلى جهاز المخابرات العامة، وتضررت منها 36 ضحية؛ وأُفيد بأن 31 حادثة تعزى إلى جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، بما في ذلك الميليشيات والأطراف المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام، تضررت منها 359 ضحية؛ وأُفيد بأن 9 حوادث تعزى إلى جناة مجهولين، وتضررت منها 25 ضحية.

26 - ومن بين 672 2 ضحية لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، كان 151 1 ضحايا انتهاكات الحق في الحياة (1 025 رجلا و 62 امرأة و 20 فتاة و 44 فتى)؛ و 226 1 ضحايا انتهاكات الحق في السلامة البدنية (1 147 رجلا و 46 امرأة و 8 فتيات و 25 فتى)؛ و 241 ضحايا الاعتقال والاحتجاز التعسفيين (220 رجلا و 17 امرأة وفتيان اثنان وفتاتان)؛ و 35 ضحايا الاختطاف (16 رجلا و 18 امرأة وفتى واحد)؛ و 19 ضحايا العنف الجنسي والجسدي (رجل واحد و 15 امرأة و 3 فتيات).

27 - وظلت الغارات الجوية، التي تُعزى أساسا إلى القوات المسلحة السودانية، توقع خسائر كبيرة في صفوف المدنيين وتلحق دمارا واسع النطاق بالممتلكات والبنية التحتية. وفي الفترة من 21 آب/أغسطس إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر، وثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مقتل ما لا يقل عن 283 مدنيا (242 في العاصمة الخرطوم و 41 في نيالا، عاصمة ولاية جنوب دارفور) وقُدِّرت أن 295 آخرين أصيبوا بجروح، من بينهم نساء وأطفال، معظمهم بسبب الغارات الجوية، وفي حالات قليلة، بسبب الطائرات المسيَّرة والرصاص الطائش.

28 - وفي سياق الإفلات من العقاب، هُدِّد كلا الطرفين المحامين والنشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان واحتجزوهم وأسأوا معاملتهم. وفي 5 أيلول/سبتمبر، أفادت وسائل الإعلام بأن ما لا يقل عن خمسة محامين قتلوا في جنوب دارفور على يد قوات الدعم السريع أو الميليشيات العربية المتحالفة معها. ومن بين القتلى مدافع بارز عن حقوق الإنسان كان يقدم خدمات المعونة القانونية لضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جنوب دارفور لسنوات عديدة. وفي مناطق شرق السودان وكردفان والنيل

الأزرق، أبلغ عن زيادة حادة في مضايقة واعتقال واحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء المجتمع المحلي، بمن فيهم النشطاء المناهضون للحرب. وتُعرى هذه الحوادث بقدر كبير إلى الاستخبارات العسكرية التابعة للقوات المسلحة السودانية التي كثيرا ما تحتجز المدنيين وتحرمهم من الحصول على حقوق الزيارات الأسرية.

29 - ولا يزال النزاع يؤثر بشدة على إقامة العدل. وفي أيلول/سبتمبر، وُضع مكتب النائب العام في السودان تحت إشراف مجلس السيادة. وتوقفت مؤسسات العدالة في الخرطوم وشمال وغرب ووسط وجنوب دارفور عن العمل. وفي شمال دارفور، تولت القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح التابعة للأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام بعض مهام القضاء، بما في ذلك تسوية المنازعات، لملء الفراغ الذي خلّفته مؤسسات العدالة الرسمية. وأدى غياب مسؤولي قطاع العدالة بسبب النزاع، لا سيما في جنوب كردفان وشرق دارفور، إلى الحد بشكل كبير من قدرة قطاع العدالة الرسمي على إدارة الإجراءات القضائية. وكان قاض منفرد يشرف على القضاء في كادقلي، بجنوب كردفان. وفي شرق دارفور، لم يُباشَر النظر في قضايا رئيسية محالة لأن ثلاثة قضاة مبتدئين ووكيلين للنياحة العامة فقط يمارسون مهامهم. وفي الخرطوم، في 16 أيلول/سبتمبر، أحرق المبنى الذي يضم وزارة العدل، عقب الاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، فتعاطمت بواعث القلق بشأن احتمال فقدان السجلات القانونية الحيوية.

30 - واشتدّت أيضا محنة النساء والفتيات مع تزايد مزاعم العنف الجنسي، بما في ذلك حوادث الاغتصاب والاعتصاب الجماعي، في مناطق الخرطوم ودارفور وكردفان. وظل الحصول على الخدمات الحيوية، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والطبي، محدودا للغاية بسبب تعطل النظام الصحي على نطاق واسع. وما زالت النساء والفتيات يتعرضن لعمليات القصف المدفعي والجوي أثناء وجودهن في منازلهن، وللمضايقة والعنف أثناء محاولتهن الفرار إلى مناطق أخرى، وللنهب وعمليات الاختطاف أثناء احتلال منازلهن. وفي الفترة ما بين 24 آب/أغسطس و 2 تشرين الأول/أكتوبر، وتقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ما لا يقل عن تسع غارات جوية و 14 عملية قصف مدفعي في أم درمان وبحري، وسُجِّل قصف مروّع بشكل خاص على سوق يعجُّ بالبائعات في حي مايو في الخرطوم.

31 - وما زال العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، لا سيما حوادث الاغتصاب والاعتصاب الجماعي، يشكل عاملا مهما في الأعمال العدائية الجارية. وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تلقى المكتب المشترك لحقوق الإنسان تقارير موثوقة عن وقوع 53 حادثة من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاع تضررت منها 106 ضحايا على الأقل (85 امرأة، ورجل واحد، و 20 طفلا)، لا سيما في مناطق الخرطوم ودارفور وكردفان. وحسبما أفادت التقارير، كان رجال يرتدون زي قوات الدعم السريع ضالعين في 36 حادثة كجناة، في حين حُدّد رجال مسلحون تابعون لقوات الدعم السريع كجناة في 6 حوادث. وفي الحوادث الأخرى، حدد الناجون والناجيات كجناة رجالا مسلحين لم يتضح انتسابهم. وتلقى المكتب المشترك لحقوق الإنسان تقارير غير مؤكدة عن نساء محتجزات في الأسر في دارفور في ظروف لاإنسانية وربما خاضعات للاستعباد والاستغلال الجنسيين.

32 - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة ملحوظة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال، ولا سيما القتل والتشويه والعنف الجنسي المرتبط بالنزاع. وتحققت فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها من ارتكاب 314 انتهاكا ضد 303 أطفال (159 فتى و 101 فتاة و 43 لم يعرف جنسهم) في ولايات وسط دارفور



وشمال كردفان والخرطوم وجنوب كردفان وغرب كردفان وشمال دارفور. وشملت الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال القتلى (118)، والتشويه (178)، والعنف الجنسي (4)، والاختطاف والقتل (1)، وعمليات الاختطاف (2)، ومنع إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال (2).

33 - وفي 15 أيلول/سبتمبر، أفرجت القوات المسلحة السودانية عن 30 فتى، زعم بأن قوات الدعم السريع استخدمتهم كمقاتلين، حسبما أفادت التقارير. واستقبلت لجنة الصليب الأحمر الدولية هؤلاء الأطفال وسيّرت انتقالهم من الخرطوم. ويتلقى هؤلاء الأطفال حاليا دعما برنامجيا يشرف عليه المجلس القومي لرعاية الطفولة في كسلا. وتواصل فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة التعاون مع أطراف النزاع من أجل إمكانية الوصول لإجراء تقييمات لأعمار الفتيان المتضررين.

34 - وفي 11 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 2/54 الذي يقضي بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق بشأن السودان لجمع الأدلة على الجرائم بموجب القانون الدولي من أجل إقامة دعاوى جنائية في المستقبل أمام المحكمة الجنائية الدولية والمحاكم الوطنية. وفي 12 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة خارجية السودان بياناً رفضت فيه إنشاء البعثة وذكرت أن الخطوات التي اتخذتها السلطات السودانية للتصدي للإفلات من العقاب والمساءلة من خلال آلية تحقيق وطنية لم تؤخذ في الاعتبار.

## دال - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

35 - استمرّ النزاع في تعطيل الاقتصاد بشدة وإضعاف الإنتاج الزراعي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار وحالات نقص حاد في الأغذية وغيرها من السلع الأساسية. وخلال موسم الجذب، بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر، عانى نحو 20,3 مليون شخص في جميع أنحاء السودان، أي أكثر من 42 في المائة من السكان، مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتقدر التوقعات الصادرة عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي لفترة الحصاد من تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى شباط/فبراير 2024 أنه من المرجح أن يواجه حوالي 15 مليون شخص انعداماً شديداً في الأمن الغذائي. وأثر انهيار النظام المصرفي في أجزاء من البلاد على الموارد المالية المخصصة لشراء المواد الزراعية، بما في ذلك البذور والأسمدة والوقود.

36 - وارتفع سعر السلة الغذائية المحلية بنسبة 49 في المائة عما كان عليه قبل النزاع. ووفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، من المتوقع أن يتجاوز التضخم نسبة 250 في المائة، وأن يكون مصحوباً بفقوة متزايدة بين أسعار الصرف الموازية والرسمية. وفي النصف الأول من تشرين الأول/أكتوبر، بلغ سعر صرف الدولار 875 جنيهاً سودانياً في السوق الموازية و 700 جنيهاً سودانياً في بعض البنوك التجارية، مسجلاً ارتفاعاً مقارنة بنحو 600 جنيهاً سودانياً قبل النزاع. ويشير انخفاض قيمة الجنيه السوداني إلى ارتفاع الطلب على دولار الولايات المتحدة، وبشكل أساسي لتمويل الواردات.

37 - وازدادت الأهمية الاقتصادية لبورتسودان حيث تمكنت المصارف والمؤسسات المالية الموجودة هناك إلى حد كبير من استئناف عملياتها، وتكثفت حركة التجارة والتبادل التجاري. وزادت كمية النفط التي ينقلها جنوب السودان عبر خطوط الأنابيب السودانية إلى بورتسودان منذ بدء النزاع. وبلغت صادرات الثروة الحيوانية 2,7 مليون رأس من الماشية في عام 2023، مقارنة بـ 1,9 مليون في عام 2022.

## الحالة الإنسانية

38 - أدى النزاع في السودان - لا سيما في الخرطوم ودارفور وكردفان - إلى تفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلاً. ويفتقر الملايين إلى السلع والخدمات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى والكهرباء والتعليم والرعاية الصحية والتغذية. ويفتقر أكثر من 18 مليون شخص إلى مرافق الصرف الصحي، ويعاني حوالي 3,5 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ويؤكد ذلك الحاجة الملحة إلى استجابة إنسانية متعددة القطاعات، حيث يحتاج نصف سكان السودان - 24,7 مليون شخص - إلى مساعدات إنسانية.

39 - ومنذ بدء النزاع، شهد السودان واحدة من أسرع أزمات النزوح تفاقمها في العالم، حيث نزح 4,85 ملايين شخص إلى أكثر من 5 034 موقعا في جميع الولايات الثماني عشرة. وعبر حوالي 1,17 مليون شخص الحدود إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك إثيوبيا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان ومصر. وفي داخل السودان، هرب ما يُقدَّر بنحو 191 300 لاجئاً من المناطق التي يستعزُّ فيها النزاع إلى مواقع أخرى، بينما غادر السودان 19 000 لاجئاً من إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى بحثاً عن الأمان في بلدان أخرى. وعاد حوالي 291 500 لاجئاً من جنوب السودان إلى جنوب السودان.

40 - وأدت التحديات الكثيرة، بما في ذلك انعدام الأمن، وموازين القوى بين الجماعات المسلحة، والعوائق البيروقراطية، وأوجه نقص التمويل، وضعف أو محدودية نظام الاتصالات السلكية واللاسلكية، وضعف البنية التحتية، إلى تعقيد المفاوضات من أجل الوصول الآمن ودون عوائق إلى المناطق المتضررة. وبالإضافة إلى ذلك، أعاق نهب المباني والمستودعات المستخدمة للعمل الإنساني إيصال المساعدات. ولا يزال وصول المساعدات الإنسانية محدوداً بشدة، لا سيما في الخرطوم ودارفور وكردفان حيث تعتبر الاحتياجات الإنسانية هي الأشد. ويعيش ما يزيد عن 70 في المائة من 6,3 ملايين شخص على حافة المجاعة في مناطق يكون الوصول إليها محدوداً للغاية بسبب النزاع المستمر وانعدام الأمن. وفي الفترة من 15 نيسان/أبريل إلى 30 أيلول/سبتمبر، أبلغ عن وقوع 931 حادثة تأثرت بها العمليات الإنسانية، 36 في المائة منها نتيجة للأعمال العدائية الجارية، 26 في المائة منها نتيجة العنف ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصولها ومرافقها، و 20 في المائة منها تمثل عوائق بيروقراطية. وقتل حتى الآن 20 من العاملين في الأنشطة الإنسانية وجرح 30 منهم منذ بداية النزاع.

41 - وأفادت منظمة الصحة العالمية بتزايد الهجمات على مرافق الرعاية الصحية واحتلالها من قبل الطرفين المتحاربين، حيث تسببت 60 حادثة من هذا القبيل في مقتل 11 شخصا وجرح 38 آخرين حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر. ولم تعد تعمل أكثر من 70 في المائة من المستشفيات في الولايات المتأثرة بالنزاع. وتزايدت نقشي الأمراض - بما في ذلك الكوليرا وحمى الضنك والملاريا والحصبة - التي كانت تحت السيطرة قبل النزاع بسبب تعطل خدمات الصحة العامة وما تسبب به ذلك من وفيات. وأطلقت منظمة الصحة العالمية نداءً لجمع 145,2 مليون دولار لتوفير الدعم الطبي من أجل 7,6 ملايين شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة في مجال الرعاية الصحية.

42 - وأثرت الأمطار الغزيرة والفيضانات العارمة على الولاية الشمالية وولايات نهر النيل وشمال دارفور والقضارف والنيل الأبيض وشمال كردفان وجنوب كردفان. وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، تسببت الأمطار الغزيرة والفيضانات العارمة في إلحاق أضرار مادية بالبنية التحتية الخاصة فتضرر جراء ذلك 1 700

شخص في محليتي الفاشر واللعيت في شمال دارفور. وفي الفاشر، دُمِر 84 منزلاً وتضررت 210 منازل أخرى. وجرفت المياه وأتلفت ما لا يقل عن 266 مرحاضاً في مخيم زمزم، وتضرر جراء ذلك حوالي 1 500 من النازحين الذين يعيشون هناك. وبالإجمال، منذ بداية موسم الأمطار في تموز/يوليه، تضرر نحو 88 000 شخص في 20 محلية على نطاق ثماني ولايات بسبب الأمطار الغزيرة والفيضانات العارمة.

43 - وفي 20 أيلول/سبتمبر، عقدت حكومات قطر ومصر والمملكة العربية السعودية، والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، مناسبة جانبية وزارية رفيعة المستوى على هامش الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة لحشد الدعم من أجل الاستجابة الإنسانية في السودان والمنطقة.

44 - ولا يزال عدم كفاية التمويل من التحديات الكبرى. وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية للسودان المنقحة لعام 2023 مبلغاً قدره 2,57 بليون دولار لتوفير المساعدة المنقذة للحياة المتعددة القطاعات لأكثر من 18 مليون شخص في أمس الحاجة إليها حتى نهاية عام 2023. ووفقاً لدائرة التتبع المالي في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لم يمؤَل النداء إلا بنسبة 33,6 في المائة، حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر.

45 - وعلى الرغم من هذه التحديات الهائلة، قدّم ما مجموعه 156 شريكاً في مجال العمل الإنساني المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء السودان، بحلول نهاية أيلول/سبتمبر، استفاد منها أكثر من 4,1 ملايين شخص. وحتى 13 تشرين الأول/أكتوبر، تم تسليم ما يقرب من 3 390 شاحنة تحمل أكثر من 156 000 طن متري من مواد الإغاثة من خلال نظام تبادل المعلومات الإنسانية، بتيسير من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ومن بين هؤلاء المستجيبين في مجال العمل الإنساني مجموعات مجتمعية مثل غرف الاستجابة لحالات الطوارئ، التي تقدم المساعدة الحيوية في المناطق المتضررة بشدة لدعم المستشفيات، وتأمين إمدادات الغذاء والمياه، ومساعدة المنكوبين من النساء والأطفال. ولا تزال الآليات العابرة للحدود ضرورية لزيادة إيصال المعونة وتسليم المساعدات الإنسانية إلى مزيد من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وفي الفترة من 2 آب/أغسطس إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر، تم تسليم 71 شاحنة تحمل 1 838 طناً مترياً من المساعدات من خلال آلية عابرة للحدود من تشاد. ونُسِّقت العملية عبر الحدود مع جميع الأطراف المعنية لتيسير العملية بشكل فعال.

### ثالثاً - دور الأمم المتحدة في السودان وتنفيذ القرار 2636 (2022)

ألف - الهدف 1: المساعدة في عملية الانتقال السياسي، وإحراز تقدم نحو إرساء الحكم الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتحقيق السلام المستدام

46 - واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ممارسة مهام مساعيها الحميدة دعماً للجهود الرامية إلى إنهاء النزاع والتحضير للعودة في نهاية المطاف إلى عملية انتقال سياسي. وواصل الشركاء السودانيون والإقليميون والدوليون التماس المساعي الحميدة للبعثة وخبرتها لدعم تصميم آليات جهود السلام والمبادرات السياسية، بما في ذلك دعوة أصحاب المصلحة المدنيين إلى عملية سياسية شاملة للجميع وبشأن توسيع نطاق المشاركة وضمن المشاركة المؤثرة للمجموعات النسائية والمجتمع المدني. وللقيام بذلك، حافظت البعثة على شبكات واسعة من الاتصالات مع الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية والمدنية الرئيسية داخل السودان وخارجه على حد سواء.

47 - وواصلت البعثة حثَّ القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على وقف الأعمال العدائية، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وضمان استئناف العملية السياسية. وتواصلت أيضا مع الحركات المسلحة والسلطات الإقليمية في دارفور والمنطقتين في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان للاضطلاع بجهود في مجال منع نشوب النزاعات. وأجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اتصالات مع السلطات الإقليمية وسلطات الولايات، بما في ذلك حاكم إقليم دارفور، فضلا عن حكام شمال وغرب ووسط دارفور، والقادة المحليين لوقف تصعيد النزاعات بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وإثارة المسائل المتعلقة بحماية المدنيين. وفي أعقاب المناوشات التي وقعت في شرق السودان بين القوات المسلحة السودانية وتحالف أحزاب وحركات شرق السودان في 18 أيلول/سبتمبر، أجرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اتصالات مع سلطات الولاية في شرق السودان والجهات الفاعلة السياسية والقيادات المحلية للمساعدة في وقف تصعيد التوترات. وفي منطقة النيل الأزرق، أشركت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة محاورين مثل مجلس السلام ومسؤولين محليين لتشجيع مبادرات السلام المحلية.

48 - واقترحت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مبادرات لنزع فتيل التوترات بين الجماعات الإثنية، لا سيما في ضوء الاستهداف المنهجي لجماعة المساليت. ولدى القيام بذلك، تواصلت البعثة مع سلطان قبيلة المساليت وحثت حاكم دارفور على الاستفادة من اللجنة التنفيذية العليا للإدارة الأهلية لإشراك قبائل المساليت العربية سعيا لوقف تصعيد التوترات بينها.

49 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة العمل مع ممثلي وممثلات المبادرات المدنية، بما في ذلك جماعات حقوق المرأة والشباب، لتمكينهم ودعم أصواتهم، وللتشجيع على زيادة التنسيق فيما بينهم. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مشاوراتها الافتراضية مع الجماعات النسائية والناشطات في السودان والبلدان المجاورة، وعممت دراسة استقصائية لتحديد أولويات النساء واحتياجاتهن. وحضرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الجلسة الافتتاحية والجلسة الختامية لاجتماع تحضيري لبناء أوسع جبهة مدنية ممكنة للوقوف ضد الحرب واستعادة الديمقراطية عقد في أديس أبابا في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر، وجلسة إحاطة للمجتمع الدولي. وظلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تشجع تمثيل المدنيين الشامل للجميع والواسع النطاق وتقدم المساعدة التقنية إذا اقتضى الأمر وبناء على الطلب. وفي الفترة من 29 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بالشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) والاتحاد الأوروبي ومؤسسة مارتي أهتيساري للسلام ومنظمة السلام الشامل، اجتماعا دعت إليه 30 قيادة سودانية في القاهرة لتيسير المناقشات الاستراتيجية حول النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ودعمت جهودهن الرفيعة المستوى في مجال الدعوة. وفي دارفور، انخرطت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مع الجهات الفاعلة، ومن بينها من الرابطات المهنية، والقيادات النسائية في وسط دارفور، لاستخدام نفوذها مع الطرفين المتحاربين تيسيرا لوصول المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين بمن فيهم السكان النازحون. وفي شرق السودان، اتصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بقيادة المجتمعات المحلية وشجعتهم على كفالة اتباع نهج شامل للجميع إزاء أي مبادرة سلام ذات صلة في شرق السودان. وظلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تقدم الدعم التقني إلى الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن اجتماعهما المقرر لدعوة المدنيين.

50 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة إجراء رصد ميداني وعن بُعد لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والإبلاغ عنها مع الحفاظ على جهود التواصل والدعوة الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة

الرئيسيين. وفي أعقاب اعتقال العديد من الناشطين المدنيين واحتجازهم وتعذيبهم في شرق السودان، اتصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بالناشطين المدنيين الذين اعتقلوا ووثقت الحوادث. وفي الوقت نفسه، حثت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة السلطات المحلية على تعزيز احترام حقوق الإنسان وحرية التعبير والحيز المدني.

51 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تشجيع الجهود الرامية إلى تحسين اتساق مبادرات الوساطة الدولية والإقليمية التي يقودها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان المجاورة، فضلاً عن محادثات جدة. وظلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة تتعاون مع قيادة هذه المبادرات، وتُقدّم المشورة التقنية عند الطلب. وحضرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الاجتماع التشاوري بين الأطراف الموقعة على اتفاق جوبا للسلام من أجل السلام في السودان الذي عقد في جوبا في الفترة من 23 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر، والذي أكدت فيه دور السودانين في وقف الحرب، وأهمية وضع حد لإعادة إمداد الطرفين المتحاربين بالأسلحة، وشددت على أهمية ضمان التنسيق بين المبادرات الإقليمية والدولية.

## باء - الهدف 2: دعم عمليات السلام وتنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتفاقات السلام المستقبلية

52 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت لجنة وقف إطلاق النار الدائم في دارفور تتواصل مع الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام والطرفين المتحاربين بشأن ضرورة وقف تصعيد التوترات، فضلاً عن توعيتها بضرورة الحفاظ على الحياد في النزاع وفقاً لالتزاماتها بموجب اتفاق جوبا للسلام. وأسفر عمل اللجنة أيضاً عن تنسيق ناجح للقوافل الإنسانية من الخرطوم إلى مواقع مختلفة في دارفور، بما في ذلك إلى الفاشر في شمال دارفور، ونيالا في جنوب دارفور، وبعض مناطق غرب دارفور.

53 - وساهم عمل وقف إطلاق النار الدائم أيضاً في نشر القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح المؤلفة من الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام في 28 آب/أغسطس في نيالا، جنوب دارفور، لإنشاء منطقة عازلة من أجل حماية المدنيين بالنظر إلى القتال الدائر في المدينة. وأيدت اللجنة الجهود الرامية إلى إجراء حوار بين الممثلين المحليين للقوات المسلحة السودانية المحلية وقادة قوات الدعم السريع لتخفيف حدة التوترات في جميع أنحاء دارفور. وأدى تدخل للقوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح إلى وقف القتال مؤقتاً في 27 آب/أغسطس في نيالا. وواصلت لجنة وقف إطلاق النار الدائم الاتصال المنتظم بأعضائها على الصعيد الوطني في جميع أنحاء دارفور لرصد الحالة الأمنية، والإبلاغ عن انتهاكات وقف إطلاق النار، والحث على وقف التصعيد. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، عقب استيلاء قوات الدعم السريع على قاعدة القوات المسلحة السودانية في نيالا، وما نجم عن ذلك من اشتباكات، قامت لجنة وقف إطلاق النار الدائم بتيسير جهود القوة المشتركة لحركات الكفاح المسلح للمساعدة في نقل النازحين من نيالا إلى مناطق أكثر أمناً في دارفور.

## جيم - الهدف 3: المساعدة في بناء السلام وحماية المدنيين وبسط سيادة القانون، وخاصة في دارفور والمنطقتين

54 - من خلال العمل بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة، انخرطت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بانتظام في حماية المدنيين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية للمساعدة في تحديد وتحليل التهديدات

الجديدة والناشئة للمدنيين ودعوة الأطراف إلى اتخاذ إجراءات مناسبة لتخفيف الضرر الذي يلحق بالمدنيين والامتثال للأطر القانونية الدولية.

55 - وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة رصد المستجدات في مجال سيادة القانون والإبلاغ عنها، بما في ذلك سير عمل مؤسسات العدالة الرسمية وغير الرسمية، وتشغيل السجون، بما يشمل عمليات الاعتقال والاحتجاز التي تقوم بها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على السواء، واستهداف موظفي العدالة والمحامين، وتدمير ونهب الهياكل الأساسية للوصول إلى العدالة، ومراكز الشرطة وسجلات الأراضي وملفات قضاياها وسجلاتها، والدور الذي تؤديه آليات حل المنازعات القبلية للتوسط في النزاع. وجرى توثيق انتهاكات جنائية مزعومة، بما في ذلك انتهاكات محتملة للقانون الدولي. وخضعت التدابير التي اعتمدها السلطات السودانية والقوات التابعة لحركات الكفاح المسلح وقوات الدعم السريع في مجال المساءلة الجنائية للتحليل وأدرجت في تقارير بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للاسترشاد بها في جهود الدعوة مع الطرفين المتحاربين. واستمرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في رصد ادعاءات العنف الجنسي المبلغ عنها والمتابعة بشأنها، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، ودعت، من خلال العمل مع سلطات الولايات والشركاء المحليين، لتوفير الدعم الطبي إلى الناجين والناجيات.

56 - وأوفدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة بعثة ميدانية إلى ود مدني في ولاية الجزيرة، في الفترة من 25 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر. حيث تواصلت مع الناجين والناجيات من العنف الجنسي، وتحققت من حالات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع المبلغ عنها، وبحثت مع الشركاء المحليين في منع العنف الجنسي والتصدي له والتخفيف من مخاطر وقوعه في صفوف النازحين في ود مدني. وعقدت اجتماعات تشاورية مع المنظمات غير الحكومية المحلية المتخصصة في حقوق المرأة.

57 - وعقدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اجتماعات منتظمة بشأن المساءلة مع القوات المسلحة السودانية من خلال جهات التنسيق في مجال حقوق الإنسان التابعة لها، ومع قوات الدعم السريع من خلال الوحدة المعنية بحقوق الإنسان وحماية الطفل التابعة لها، ومع جماعات مسلحة أخرى. وفي الفترة من 23 آب/أغسطس إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة اجتماعات مع ممثلي الطرفين المتحاربين لمناقشة النمط المتنامي للانتهاكات ضد المدنيين خلال النزاع، بما في ذلك القصف العشوائي للمناطق السكنية، وعمليات القصف الجوي، وتزايد استخدام المدفعية الثقيلة في المناطق المكتظة بالسكان حيث لا يستطيع المدنيون أن يلوذوا بالفرار. وأكدت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للطرفين المتحاربين التزاماتهما بحماية المدنيين، بما في ذلك تيسير المرور الآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الطبي والإنساني لإيصال المعونة وفقا للقانون الدولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اضطلعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ببعثات إلى بعض البلدان المجاورة للسودان، حيث تواصلت مع جماعات المجتمع المدني والنشطاء في مجال حقوق الإنسان في السودان. وركزت المناقشات على الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والحماية، والحاجة إلى تعزيز التوثيق من أجل المساءلة مستقبلا. واتخذت ترتيبات لتقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال تنمية القدرات لتعزيز قدرات الأفرقة على الرصد والإبلاغ.

58 - وفي 15 أيلول/سبتمبر، يسّرت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وشركاء محليين آخرين، الإفراج الآمن عن عشرات الأطفال المقاتلين الذين زعم أن قوات الدعم السريع جنّدتهم، وفقا للمبادئ التوجيهية الوطنية والدولية بشأن حماية الأطفال وقت النزاع. وواصلت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة دعوة الطرفين المتحاربين إلى حماية الأطفال، ووضع حد للانتهاكات

الجسيمة المرتكبة ضدهم ومنعها، والتسريح الفوري ودون شروط مسبقة لجميع الأطفال المجندين في صفوفهم، وتيسير حصولهم على خدمات الدعم.

59 - وعززت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة عمليات رصدھا للنزاع وتوثيقه والإبلاغ عنه، الأمر الذي لا يزال يتيح تزويد البعثة بالبيانات والاتجاهات وأدوات الدعوة. ولا تزال أداة رصد وتحليل حوادث حقوق الإنسان تشكل منبرا قيِّما للبيانات والاتجاهات يسترشد بها في عمليات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وجهودها في مجال الدعوة. وعلاوة على ذلك، وفّر الفريق العامل التقني العابر للحدود التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة بُعدا إقليميا أتاح مسارات متعددة للعمل من أجل التصدي لعواقب أزمة السودان.

60 - وبالتنسيق مع الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وسّعت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام نطاق الجهود المنفذة للحياة عن طريق نشر أفرقة ميدانية لتوفير التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة. ووفرت الدائرة خدماتها إلى 39 946 شخصا (10 149 فتاة و 8 743 فتى و 13 662 امرأة و 7 392 رجلا)، ومن بينهم النازحون بسبب النزاع الدائر والمعرضون بشكل خاص لخطر الألغام والذخائر غير المنفجرة. وقدمت الدائرة أيضا إحاطات عن السلامة من الذخائر المتفجرة إلى 389 شخصا يعملون في مجال المساعدة الإنسانية (133 امرأة و 256 رجلا) يمثلون 16 كيانا تابعا للأمم المتحدة و 19 منظمة غير حكومية في بورتسودان والدمازين.

#### دال - الهدف 4: دعم تعبئة المساعدة الاقتصادية والإنمائية وتنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة في بناء السلام

61 - في بيان مشترك صدر في 14 أيلول/سبتمبر، دعت أكثر من 50 منظمة في مجال العمل الإنساني وحقوق الإنسان إلى مزيد من التضامن الدولي فيما يتعلق بأزمة السودان، وشدّدت على وقوع فظائع جماعية. وفي البيان، حثّ هذه المنظمات الجهات المانحة على زيادة التمويل الإنساني للمنظمات المحلية والدولية التي تقدّم مساعدات حيوية في السودان والدول المجاورة. ونقلت رسائل مماثلة نائبة الممثل الخاص والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في السودان، خلال اتصالاتها مع الجهات المانحة، بما في ذلك في البعثات إلى عواصم أوروبا ودول الخليج.

62 - وواصل صندوق بناء السلام دعم العديد من المشاريع الجارية لمعالجة الحالة الراهنة، بما في ذلك مبادرة نغّذاها مركز كارتر تدعم، في جملة أمور، "شبكة المواطنين المراقبين الشباب" المستقلة لتعزيز حيز مدني للشباب. وتواصل مشاريع أخرى تركز على شرق السودان توفير سبل العيش والخدمات الأساسية، وتعزيز القدرة على الصمود من خلال إدارة الموارد الطبيعية المجتمعية، ودعم تمكين الشباب.

#### هاء - المسائل التشغيلية والتخطيطية للبعثة

63 - تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة العمل داخل السودان وخارجه مع وجود مؤقت لها في نيروبي وأديس أبابا. ويواصل موظفو البعثة، حيثما كان ذلك ممكنا، العمل مع الجهات صاحبة المصلحة المحلية والاضطلاع ببعثات ميدانية. ولا تزال الأعطال في خدمات الاتصالات والظروف الأمنية والقيود المفروضة على الوصول تشكل تحديا. وفي أعقاب اتصالات رفيعة المستوى على هامش الجمعية العامة، أحرز تقدم محدود في إصدار تأشيرات للموظفين الدوليين، حيث تمت الموافقة على 14 تأشيرة دخول و 8 تأشيرات إقامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. غير أن الموافقات ظلت بطيئة، مما أعاق نشر الموظفين داخل السودان

وخارجه في الوقت المناسب. وحتى 31 تشرين الأول/أكتوبر، بلغ عدد موظفي البعثة 245 موظفا مدنيا، وفردين من أفراد الشرطة، و 11 مراقبا عسكريا. واتساقا مع استراتيجية الأمين العام للتكافؤ بين الجنسين، لا تزال النساء يشغلن أكثر من نصف التعيينات المدنية العليا (رئيسات دوائر وما فوق).

64 - ونظرا لما شهدته الظروف في السودان من تغيرات بشكل هائل وما تواجهه البعثة من تحديات في تنفيذ ولايتها، شرعت الأمم المتحدة في إجراء استعراض استراتيجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة. والهدف من الاستعراض هو تزويد مجلس الأمن بخيارات بشأن السبل الكفيلة بتكليف ولاية البعثة وعملها في السودان. وسيساعد ذلك على كفالة أن تعكس ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة وتوجهها وأولوياتها وتشكيلها احتياجات وقدرات الجهات صاحبة المصلحة السودانية وأهداف المجتمع الدولي.

## رابعاً - ملاحظات

65 - تسبب النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في كارثة إنسانية في السودان. ويواصل كلا الطرفين السعي لتحقيق نصر عسكري ويكثفان عملياتهما ويوسعانها دون أي إشارة تدل على وقف التصعيد. والمدنيون يدفعون أمدح ثمن. ولا بد من الإسراع في وضع حد لآلام الشعب السوداني ومعاناته.

66 - وإدراكا مني بأن الحفاظ على السودان واستقرار المنطقة على المحك، أدعو طرفي النزاع إلى وقف القتال فورا والالتزام بوقف دائم للأعمال العدائية، مما يمهّد الطريق لإجراء حوار شامل للجميع واستئناف الانتقال السياسي الديمقراطي لاستعادة النظام الدستوري. وأرحب باستئناف محادثات جادة وأدعو الطرفين إلى اغتنام هذه الفرصة للاتفاق على وقف إطلاق النار وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية. وإن وجود الطرفين المتحاربين بالقرب من المناطق المدنية، بما في ذلك المناطق السكنية ومخيمات النازحين، يزيد من هشاشة أوضاع المدنيين. ويجب أن يلتزم الطرفان بالمبادئ الإنسانية الرئيسية التي تحترم المدنيين وتحميهم من الأذى. وإنني أحث الطرفين على الخروج من هذه المناطق، بما في ذلك مخيمات النازحين في دارفور. وأشيد أيضا بمختلف المبادرات التي قدّمتها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية للمساعدة في حل النزاع، بما في ذلك قيادة المنطقة والمنطقة دون الإقليمية برعاية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على التوالي. ويجب أن تتركز هذه الجهود، لكي تكون فعالة، على تنسيق واتساق قويين لتحقيق نتائج ملموسة وتجنب احتمال حدوث استجابة دولية مجزأة. والأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعي الحميدة رفيعة المستوى المكرسة والخيرة للمساعدة في تعزيز هذه الجهود.

67 - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء احتدام التوترات الإثنية والنزاعات القبلية. وكلما طال أمد هذا النزاع، تعاظم خطر الانهيار الكامل للسودان أو اندلاع حرب أهلية شاملة، مما يسبب مزيدا من الأذى للشعب السوداني وشعوب المنطقة. وأدعو الحركات المسلحة الموقعة على اتفاق جوبا للسلام إلى الحفاظ على حيادها للمساعدة على منع البلد من الانزلاق أكثر في حرب أهلية. ولا يزال النزاع يهدّد الاستقرار الإقليمي ويزيد من احتمال الامتداد إلى البلدان المجاورة. وإنني أشكر البلدان المجاورة على سماحها بتنفيذ عمليات إنسانية عابرة للحدود انطلاقا من أراضيها وعلى السماح بدخول الأشخاص الهاربين من السودان واستضافتهم. وأحث المجتمع الدولي على تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان التي تستضيف اللاجئين السودانيين.



68 - ولقد تدهورت حالة حقوق الإنسان وحماية المدنيين تدهورا ملحوظا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهالتي ما أفادت به التقارير عن تصاعد العنف الجنسي، بما في ذلك اغتصاب النساء والفتيات كنتيجة مباشرة للنزاع واستخدام العنف الجنساني كسلاح. وإني أناشد الطرفين المتحاربين احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ومن المهم أن يتخذ طرفا النزاع تدابير عاجلة لضمان عدم تعرض النساء والفتيات لمزيد من الأذى ومحاسبة مرتكبي هذه الأعمال.

69 - وأرحب بجهود المدنيين السودانيين، ومن بينهم النساء والشباب، الذين يقدمون المساعدة الإنسانية إلى أقصى حد ممكن ويشجعون على التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وستواصل الأمم المتحدة دعم جهودهم وإسماع أصواتهم. وأرحب أيضا بتوقيع زعماء القبائل مؤخرا على مبادرة تعزيز السلام الاجتماعي في شرق السودان وجميع المبادرات المحلية الأخرى التي تسعى إلى تعزيز المصالحة وحل الخلافات عن طريق الحوار. وأحث جميع الأطراف على الاستجابة لدعوات المجتمع المدني والجماعات المدنية من أجل إشراكها في مفاوضات وقف إطلاق النار وأي عملية حوار في المستقبل.

70 - وأشكر الدول الأعضاء التي تعهدت بتمويل جهود الإغاثة في السودان. غير أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل وإلى مرونة الجهات المانحة لسدّ الفجوات التمويلية التي تعوق التوسع اللازم في العمليات من أجل إيصال المساعدة الإنسانية. ويبدل المجتمع الإنساني كل ما في وسعه لإيصالها، ولكن لا يمكنه الوصول إلى عدد أكبر من الناس إلا إذا توفر مزيد من الموارد.

71 - ويؤسفني بالغ الأسف أن الجهات الفاعلة الإنسانية لا تزال تواجه تحديات خطيرة في سياق تقديم المساعدة المنقذة للحياة للمحتاجين. وتبرز الحاجة بصورة عاجلة إلى هدنة إنسانية للسماح بوصول المساعدات. وأحث السلطات وجميع الجهات العسكرية الفاعلة على التقيد بالتزاماتها بموجب "إعلان جدة للالتزام بحماية المدنيين في السودان" الموقع في 11 أيار/مايو 2023، وضمان الوصول غير المقيد للوكالات الإنسانية إلى جميع المناطق. ويشمل ذلك آليات واضحة وتيسير منح التأشيرات للشركاء في مجال العمل الإنساني في الوقت المناسب، وتسهيل تصاريح السفر وإجراءات التخليص الجمركي. وتشكل سلامة وأمن العاملين في قطاع المساعدة الإنسانية والأصول الإنسانية التزاما بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب أن تحترمه جميع أطراف النزاع.

72 - ونظرا لأهمية بناء القدرة على الصمود، أحث المجتمع الدولي أيضا على دعم تقديم المساعدة بما يتجاوز الأنشطة المنقذة للحياة لتمكين السودانيين من العيش بكرامة والتحكم بحياتهم. ويشمل ذلك دعم سبل العيش والزراعة، والعاملين في الخطوط الأمامية، وتوفير الخدمات الأساسية للنازحين والمجتمعات المضيفة كوسيلة لمنع وقوع مزيد من التوترات في مناطق البلد التي لا تزال مستقرة نسبيا. ويلزم إيلاء اهتمام خاص للأجيال القادمة من السودانيين. ولن يذهب ما يقرب من 19 مليون طفل في السودان إلى المدرسة في عام 2023. وهذا وضع غير مقبول ويجب معالجته على وجه السرعة.

73 - وأتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص السابق، فولكر بيرتس، على تفانيه وخدمته خلال العام ونصف العام الماضيين للشعب السوداني والأمم المتحدة. وأتوجه بالشكر أيضا إلى نائبة ممثلي الخاص، كليمنتين أوو نكويتا - سلامي، وإلى جميع موظفي الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني، على ما يبذلونه من جهود دؤوبة في سياق تقديم الدعم للسودان وشعبه في هذه الظروف المحفوفة بالصعاب. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الشعب السوداني في سعيه لإحلال السلام وتحقيق مستقبل أكثر إشراقا.